الأمم المتحدة

UNW/2015/6*

Distr.: General
6 May 2015
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الدورة السنوية لعام ٢٠١٥

٣٠ حزيران/يونيه – ٢ تموز/يوليه ٢٠١٥

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت**

الخطة الاستراتيجية

التقدم الذي تم إحرازه في الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بما في ذلك الأنشطة التنفيذية المضطلع بها في عام ٢٠١٤

تقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية

موجز

يقدمّ هذا التقرير المرحلي لوكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) عن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ إلى المجلس التنفيذي كي ينظر فيه، وفقا للفقرة ٦ من قراره ٢٠١٣/٥. ويتضمن التقرير معلومات عن الأنشطة التنفيذية المضطلع بها في عام ٢٠١٤، وفقا لما طلبه المجلس في قراره ٢٠١٤/١.

وقد يود المجلس التنفيذي أن يرحب بالتقرير وبالإنجازات التي تحققت في تنفيذ الخطة الاستراتيجية، بما في ذلك الإبلاغ عن النتائج بشكل أفضل، وأن يشدد على إلحاح الحاجة إلى زيادة التمويل المخصص لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتمكينها من أن تنفذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ تنفيذا كاملا وفعالا، وأن يقرر إحالة التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

** UNW/2015/L.3.

240615 220615 15-07084 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير هو أول تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ويبين التقرير استجابة الهيئة لقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وقد كررت الجمعية العامة في القرار تأكيد ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة فيما يتصل بقيادة جهود منظومة الأمم المتحدة الهادفة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبتعظيم الاستفادة من إمكاناتها في هذا الصدد. كما أعربت عن تأييدها للجهود التي تبذلها الهيئة لزيادة تعزيز الصلات بين الأدوار التي تقوم بها في مجالات التنفيذ ووضع القواعد والتنسيق.

٢ – وقد بات واجبا في الوقت الحاضر تحقيق المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق المرأة وتمكينها. فقد مرت ١٥ عاما على اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية و٢٠ عاما على عقد المؤتمر العالمي المعني بالمرأة في بيجين، ومع ذلك فإن التقدم ما زال يعتريه بطء غير مقبول ولم يحقق أي بلد المساواة بين الجنسين. وقد كان هذا واقعا حاسما بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في قيادتها للجهد العالمي الرامي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٤ وفي أعمالها التحضيرية للمناسبات المقرر عقدها في عام ٢٠١٥ حيث عملت على حشد الشركاء والمناصرين والوصول إلى الفئات التي لم تقتنع بعد. وشهد عام ٢٠١٤ أيضا تولي الهيئة بشكل كامل دفة الجهود العالمية المبذولة في مجال الدعوة، والتي اشتملت على القيام بحملات استأثرت بانتباه العالم ولا تزال تشكل عاملا حفازا لحركة التضامن العالمية من أجل المساواة بين الجسين وتمكين المرأة، سعيا إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في العالم كله بحلول عام ٢٠٣٠.

٣ – وقد ذكَّرت أحداث عام ٢٠١٤ العالم بحجم العمل الذي لم يتحقق بعد. فأهمية ولاية الهيئة وإلحاح الحاجة إلى تنفيذها كان يؤكدهما باستمرار الواقع الملموس على الأرض، سواء في النزاعات التي كانت تعرِّض كل حق آدمي للمرأة والفتاة للخطر أو في البلدان التي كانت نساؤها في طليعة مكافحي فيروس الإيبولا وآثاره، أو يبرهن عليهما استمرار الوباء العالمي للعنف ضد المرأة والفتاة. ورغم وجود التزامات وسياسات واستراتيجيات لمكافحة هذه المشاكل، فإنها لا تنفذ بقدر كاف من الفعالية وبما يلزم من استثمارات.

٤ – وقد أثبتت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٤ قدرتها الدائبة التنامي على تحقيق نتائج وباتت موضع ثقة متزايدة من جانب شركائها باعتبارها أهلا للثقة في استخدام الموارد

وشريكا في إحداث التغيير على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري يتسم بالفعالية ويركز على النتائج. وشملت النتائج التي تحققت في عام ٢٠١٤ نجاح الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة التي ساعدت محصلة أعمالها في تهيئة السياق لقيام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدور محوري فيما يتعلق بعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة وتصديقه على وضع هدف قائم بذاته يخص تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. ومن الأحداث الهامة الأخرى التقييم الإيجابي الذي تلقته هيئة الأمم المتحدة للمرأة من شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، والذي أبرز الولاية القوية المنوطة بالهيئة وما تتسم به برامجها من أهمية كبيرة لسياقها المحلي ونجاح الهيئة حتى الآن في بناء أركانها كمنظمة.

٥ - وحققت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا بعض النتائج الباهرة من خلال وجودها التنفيذي إذ نفذت برامج قطرية بقيمة ١٢٤,٨ مليون دولار بمعدل تنفيذ إجمالي للأنشطة المدرجة في الميزانية قدره ٨٢ في المائة[(١)]، وهو ما يعكس استمرار ارتفاع مستوى الأداء التنفيذي ونضج المبادرات البرنامجية منذ دورة الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ وثقة الشركاء المتزايدة في المنظمة. وشهد عام ٢٠١٤ أيضا الربط المتزايد الذي تجريه الهيئة في الممارسة العملية بين الأدوار التي تقوم بها في مجالات وضع القواعد والتنفيذ والتنسيق. وفي إطار الأعمال التحضيرية ذات النطاق غير المسبوق للاحتفال بذكرى إعلان وبرنامج عمل بيجين واستعراض وتقييم تنفيذهما والدعم الذي لم يسبق لحجمه مثيل المقدم إلى الدول الأعضاء لهذا الغرض، قامت مكاتب ميدانية عديدة بدور حاسم في مساعدة البلدان على إعداد التقارير والمشاركة في الاستعراضات الإقليمية وتقييم التقدم المحرز حتى الآن. وعلى الصعيد القطري، تستثمر المكاتب الميدانية حاليا ما أحرز من تقدم في وضع الإطار التنظيمي باعتباره أساسا للتعامل تنفيذيا مع الحكومات والمجتمع المدني والشركاء الآخرين، وهو أمر يدلل عليه حجم العمل التنفيذي الكبير المضطلع به في متابعة الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدتها لجنة وضع المرأة في دورتها السابعة والخمسين.

(١) طرأ تغير على الأساس المستخدم في حساب نفقات عام ٢٠١٤، حيث قُلص الإنفاق العام على البرامج لعام ٢٠١٤ بما قيمته ٧,٨ ملايين دولار، وذلك نتيجة لإلغاء تكاليف الدعم. ولم تُحذف تكاليف الدعم من مبلغ الإنفاق الكلي على البرامج المبلغ عنه للسنة المالية ٢٠١٣ وقدره ١٣٣ مليون دولار (انظر UNW/2014/2، الفقرة ٤).

ثانيا – السياق العالمي والتنظيمي

٦ – شهد عام ٢٠١٤ توسعا لافتا في الإطار التنظيمي العالمي لمنظومة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، كان استثمار الهيئة للخبرة الفنية وتوافر قاعدة معرفية معززة ووجود عملية موسعة لبناء التحالفات والشراكات عناصر استراتيجية أساسية في تيسير إحراز هذا التقدم. وقد زاوجت الهيئة خبراتها التنفيذية الميدانية وقدراتها في مجال التنسيق على نطاق المنظومة مع عملها المتصل بوضع القواعد، وذلك لإحراز نتائج أقوى لصالح النساء والفتيات. ومارست الهيئة أيضا ما لديها من صلاحيات في عقد الاجتماعات من أجل العمل مع الحكومات، بما فيها البرلمانات الوطنية والوزارات المعنية بالمساواة بين الجنسين وغيرها من الوزارات المعنية، فضلا عن المجتمع المدني، وصولا إلى توافق أقوى في الآراء بشأن المساواة بين الجنسين. ويتضمن هذا الفرع معلومات عن المجال ٦ من مجالات تأثير الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧[٢].

٧ – وقد أنجزت لجنة وضع المرأة النظر الحكومي الدولي الشامل الوحيد في حالة المرأة والفتاة فيما يتعلق بكل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية واعتمدت استنتاجات متفقا عليها بشأن التحديات التي تواجه تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمرأة والفتاة والإنجازات التي تحققت في تنفيذها (انظر E/2014/27-E/CN.6/2014/15، الفصل الأول). وكان لهيئة الأمم المتحدة للمرأة دور أساسي في ضمان التوصل إلى اتفاق بشأن التقييم والإجراءات الاستراتيجية التي يتعين اتخاذها للتغلب على أوجه القصور.

٨ – وأرسى الدعم الذي قدمته الهيئة في مجال وضع القواعد أساسا مكينا لإجراء مداولات ومفاوضات ناجحة بشأن المساواة بين الجنسين في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. وازداد نتيجةً لذلك تعزيز الإطار التنظيمي فيما يتعلق بوضع حد للعنف ضد المرأة والفتاة والقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى والتصدي للاتجار بالنساء والفتيات (انظر تقارير الأمين العام A/69/222 و A/69/211 و A/69/224 وقرارات الجمعية العامة ١٤٧/٦٩ و ١٤٨/٦٩ و ١٤٩/٦٩. وشجع قرار الجمعية العامة بشأن متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (القرار ١٥١/٦٩) على قيام الهيئة بأنشطة دعما لاستعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وجددت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٦/٦٩ التكليف المتعلق بالدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية.

(٢) ترد بيانات عن مؤشرات المجال ٦ من مجالات التأثير في مستخلص البيانات المصاحبة، الذي سينشر في الصفحة الإلكترونية للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (www.unwomen.org/en/executive-board).

٩ - وواصلت الهيئة نشاطها الفعال في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية وعرضت حججا قوية تبرهن على وجود ارتباط بين المساواة بين الجنسين والعمل المتصل بالمناخ. وجرى التسليم بالمنظورات الجنسانية في ديباجة المشروع الذي أعده رؤساء الدورة لعناصر اتفاق جديد بشأن المناخ وتجسيد هذه المنظورات في عدد من الخيارات ضمن فروع المشروع المتعلقة بالتكيف وبناء القدرات والتمويل. وأيدت الهيئة اعتماد برنامج عمل ليما بشأن المسائل الجنسانية (انظر FCCC/CP/2014/10/Add.3، المقرر ١٨/م أ-٢٠) الذي يحدد برنامج عمل مدته سنتان لأمانة الاتفاقية الإطارية وأطرافها، فيما يتعلق بتعزيز التوازن بين الجنسين والتوصل إلى سياسة مناخية تراعي البعد الجنساني. وقدمت الهيئة الدعم إلى الحكومات في التحضير للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وحددت الوثيقة الختامية للمؤتمر الإجراءات الرئيسية التي يتعين اتخاذها دعما للمساواة بين الجنسين وأكدت الدور الحاسم الذي تؤديه المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر قرار الجمعية العامة ٦٩/١٥، المرفق).

١٠ - وكان من المعالم البارزة الأخرى التعاون مع مجموعة الـ ٧٧ والصين في تنظيم اجتماعها الدولي الأول بشأن حقوق المرأة، قبل انعقاد مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات المجموعة في حزيران/يونيه ٢٠١٤ الذي انتهى إلى إصدار إعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المجموعة (انظر A/68/948، المرفق). وشاركت الهيئة أيضا في المؤتمر الوزاري الخامس للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المعني بدور المرأة في التنمية المعقود في باكو، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، والذي انتهى إلى إصدار إعلان.

١١ - وقامت الهيئة بجهود في مجال الدعوة لضمان استمرار احتلال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة موقعا مركزيا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وذلك بتأييدها إدراج هدف قائم بذاته ومستهدفات مراعية للبعد الجنساني في أهداف التنمية المستدامة، وقامت بجهود دعوية مماثلة فيما يتعلق بالعملية الحكومية الدولية للتحضير للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ودعمت الهيئة مداولات الدول الأعضاء بوثائق معلومات أساسية وتوضيحات تقنية بشأن قضايا ومفاهيم أساسية.

١٢ - وكان استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين والاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتمادهما أولوية رئيسية في عام ٢٠١٤ وفي أوائل عام ٢٠١٥. واستعانت الهيئة ببرنامج شامل من الأنشطة في سعيها لتجديد الزخم السياسي حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز الدعوة وقاعدة الأدلة وتدعيم التعبئة الاجتماعية وحشد الموارد وبناء

حركات اجتماعية وسياسية وتنشيط انخراط الجمهور. وقدمت ١٦٧ دولة عضوا تقارير وطنية عن التقدم المحرز في هذا الصدد. واعتمدت لجنة وضع المرأة، في دورتها التاسعة والخمسين التي عقدت في عام ٢٠١٥، إعلانا سياسيا يتضمن تعهدا باتخاذ مزيد من الإجراءات المحددة للتنفيذ الكامل والفعال والمعجل لإعلان ومنهاج عمل بيجين (انظر E/2015/27-E/CN.6/2015/10، القرار ١/٥٩). كما شاركت الهيئة في تنظيم أكثر من ٤٠ مناسبة مواضيعية حول القضايا الأساسية موضع الاهتمام في منهاج العمل بالتعاون مع شركاء أساسيين، منهم الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

١٣ - ودعمت الهيئة تنفيذ الدول لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بوسائل منها توفير الدعم لتنمية قدرات المسؤولين الحكوميين ونشطاء المساواة بين الجنسين وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة فيما يتعلق بالاتفاقية وحقوق الإنسان الواجبة للمرأة. وقدمت الهيئة الدعم للدول الأطراف في إعداد تقاريرها المقدمة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وفي التحضير للحوار مع اللجنة وفي متابعة الملاحظات الختامية. وقُدم الدعم أيضا لإعداد تقارير الظِّل المقدمة من المجتمع المدني والتقارير المقدمة إلى اللجنة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ودعمت الهيئة اللجنة في وضع التوصيات العامة.

١٤ - وقدمت الهيئة الدعم للاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، بوسائل منها إعداد تقارير الدول الأعضاء والإسهام في تقارير الأفرقة القطرية ودعم تنفيذ التوصيات. وتعاونت الهيئة مع الآليات الأخرى لمجلس حقوق الإنسان، بما فيها الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة؛ والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية؛ والمقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه؛ والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وواصلت الهيئة ضمان امتلاك كل لجان التحري التابعة للأمم المتحدة للخبرات المطلوبة في المسائل الجنسانية من أجل إنجاز ولاياتها. ففي عام ٢٠١٤، أوفدت الهيئة خبراء إلى لجان التحري المنشأة بتكليف من مجلس حقوق الإنسان بشأن الجمهورية العربية السورية (انظر قرار مجلس حقوق الإنسان دإ-١/١٧) وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (انظر القرار ١٣/٢٢) وإريتريا (انظر القرار ٢٤/٢٦) والصراع في غزة (انظر القرار دإ-١/٢١) فضلا عن لجنة للتحري معنية بجمهورية أفريقيا الوسطى (أنشئت بتكليف من مجلس الأمن في قراره ٢١٢٧ (٢٠١٣)، وبعثة تقصي حقائق أوفدت إلى العراق.

ثالثا – النتائج البرنامجية

ألف – لمحة عامة

١٥ – تهدف الأنشطة البرنامجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى ضمان ترجمة التقدم المحرز على مستوى الإطار التنظيمي العالمي إلى نتائج يكون لها أثر إيجابي على حياة النساء والفتيات. ولهذا الغرض، قدمت الهيئة في عام ٢٠١٤ دعما برنامجيا في ٨٦ بلدا، حيث تضمنت برامجها القطرية ما مجموعه ٥١٣ نتيجة للبرامج القطرية يدعمها ١ ٠٧٢ ناتجا مقررا و ٣ ٥٩٦ نشاطا[٣].

١٦ – وكانت سنة ٢٠١٤ أول سنة تُنفَّذ فيها الخطة الاستراتيجية وقد وضعت جميع المكاتب برامج جديدة، بدأت في عام ٢٠١٤، من أجل تفعيل الخطة الجديدة. واستنادا إلى التقارير المعدّة على الصعيد القطري، سجّلت الهيئة تقدما على مستوى جميع مؤشرات النتائج تقريبا في الخطة الاستراتيجية[٤]. وفي بعض الحالات، كشفت البيانات المتاحة عن إحراز قدر كبير من التقدم في سبيل إدراك مؤشرات النتائج وسيجري استعراض مستهدفات هذه المؤشرات في سياق استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية.

باء – القيادات النسائية والمشاركة النسائية

١٧ – لا يزال الرجال مهيمنين على هيئات اتخاذ القرار في الحكومات والبرلمانات والمجالس المحلية. وعلى الصعيد العالمي، تمثل النساء خمس نواب البرلمانات الوطنية ويشغلن منصب رئيس الدولة أو رئيس الحكومة في ١٩ بلدا فقط. وفي مختلف أنحاء العالم، لا يزال صناع القرار الذكور هم الذين يتفاوضون بشأن التشريعات والسياسات في معظم الأحيان متجاهلين تجارب النساء واحتياجاتهن واهتماماتهن. وتسعى الهيئة إلى تصحيح هذا الاختلال بدعمها إدخال إصلاحات تشريعية ودستورية واتخاذ إجراءات مراعية للاعتبارات الجنسانية تشجع اضطلاع المرأة بأدوار قيادية وتشجع المشاركة النسائية، وبتقديم الدعم لنشطاء المساواة بين الجنسين من أجل التأثير على مسار التغيير. وتشير التقارير القطرية إلى أن الهيئة سجّلت في عام ٢٠١٤ تقدما على مستوى جميع مؤشرات النتائج الواردة في الخطة الاستراتيجية فيما يتعلق بمستهدفات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وقد تراوحت نسب هذا التقدم بين ١١ في المائة و ٦٠ في المائة (انظر الشكل الأول).

---

(٣) يمكن الاطلاع على المعلومات المفصلة المتعلقة بخصائص البرامج ونتائجها ونفقاتها في مستخلص البيانات المصاحبة لسنة ٢٠١٤.

(٤) توجد تفاصيل إضافية بشأن المؤشرات، بما في ذلك مؤشرات النواتج، في مستخلص البيانات المصاحبة.

الشكل الأول

التقدم المحرز على مستوى مؤشرات النتائج بالنسبة لمجال التأثير ١

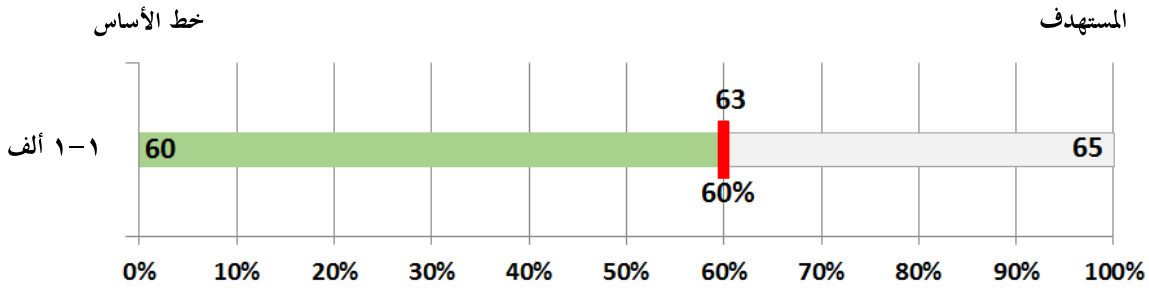

١-١ ألف: عدد البلدان التي لديها أحكام دستورية تروج تحديدا لمشاركة المرأة في صنع القرار

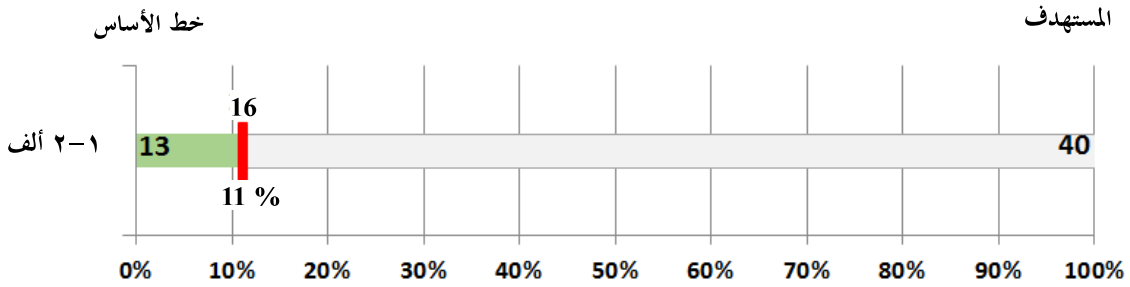

١-٢ ألف: عدد البلدان التي يوجد فيها توازن بين الجنسين (أكثر من ٤٠ في المائة من النساء) في مجالس هيئات إدارة الانتخابات

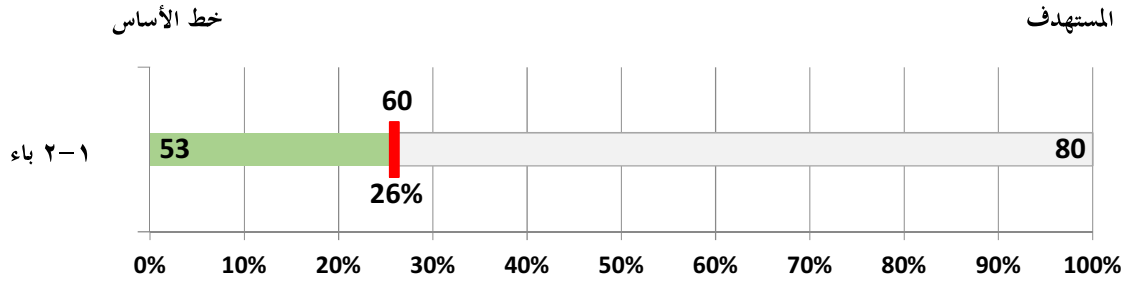

١-٢ باء: عدد البلدان التي لديها لجان معنية بالمساواة بين الجنسين في البرلمانات

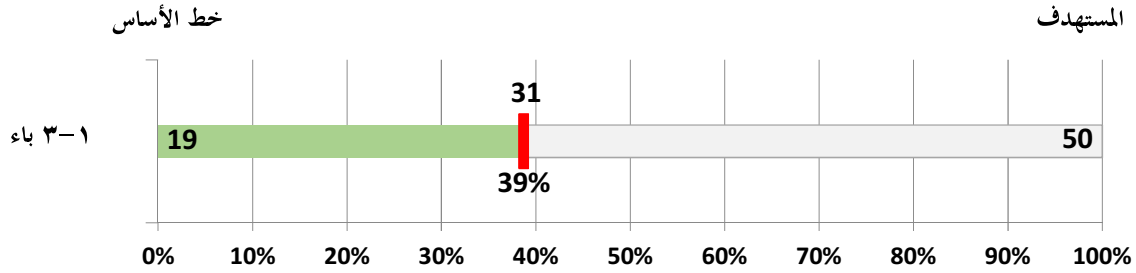

١-٣ ألف: عدد البلدان التي لديها حوارات وسياسات وطنية متأثرة بنشطاء المساواة بين الجنسين

١٨ - وفي ٤٦ بلدا، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على إصلاح واعتماد دساتير وأطر قانونية وسياسات مراعية للاعتبارات الجنسانية عن طريق الدعوة والتزويد بالمعارف وتقديم الدعم التقني إلى الهيئات المكلفة بصياغة الدساتير وإلى لجان صياغة التشريعات وإلى هيئات إدارة الانتخابات. وقامت الهيئة أيضا بدعم مجموعة من القياديات المتطلعات عن طريق بناء قدراتهن وتنمية مهارتهن، وبتعزيز التغطية الإعلامية وأنشطة التوعية المراعية للاعتبارات الجنسانية، وبالترويج لتهيئة بيئات آمنة بالاعتماد على استراتيجيات رصد يتولاها المجتمع المدني من أجل زيادة مشاركة المرأة في الانتخابات.

١٩ - وفي جمهورية تترانيا المتحدة، تضمَّن مشروع الدستور المنقّح مكاسب على صعيد المساواة بين الجنسين بفضل الدعم الذي قدمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة لإنشاء ائتلاف ”النساء من أجل الدستور“ (واناواكي نا كاتيبا) وعملية الدعوة الناجحة التي وجهها هذا الائتلاف إلى كل من القواعد الشعبية وإلى البرلمان. وفي ختام عملية استمرت سنتين، تمت الموافقة على المشروع النهائي للدستور توطئة للاستفتاء عليه وهو يتضمن أحكاما محددة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من بينها حكم ينص على تمثيل النساء في البرلمان بنسبة ٥٠ في المائة. وفي تونس، قامت الهيئة بجهود ناجحة في مجال الدعوة من أجل إدراج

المساواة بين الجنسين في الدستور الجديد، وذلك ببناء قدرات المنظمات غير الحكومية على القيام بحملات توعية وترويج وبقيادة المناقشات بين البرلمانيين وصناع القرار بالاشتراك مع المجموعات الوطنية. وأصبح الدستور التونسي الذي اعتُمِد سنة ٢٠١٤ يُعتبر من بين أقوى الدساتير في منطقة العالم العربي من حيث حقوق الإنسان الواجبة للمرأة.

٢٠ - وفي ٤٢ بلدا، شجعت الهيئة على اتخاذ تدابير مراعية للاعتبارات الجنسانية بهدف تعزيز اضطلاع المرأة بأدوار قيادية في الحياة السياسية ومشاركتها فيها عن طريق تشجيع البرلمانات على أن تكون أكثر مراعاةً للاعتبارات الجنسانية وتعزيز قدراتها على سن تشريعات مراعية للاعتبارات الجنسانية؛ وساعدت الهيئةُ البرلمانيين على أن يكونوا قادة فعالين ومدافعين عن المساواة بين الجنسين؛ وقامت ببناء قدرات الأحزاب السياسية على أن تكون مراعية أكثر للاعتبارات الجنسانية بتشجيع مشاركة المرأة. وفي ملاوي، يسّرت الهيئة تنظيم أنشطة تدريبية لجميع المرشّحات لعضوية البرلمان (٢٥٦ فردا) والمجالس المحلية (٤٠٨ أفراد) في جميع أنحاء البلد. ولأول مرة في ملاوي، أُنشئت ''غرفة عمليات'' تركز على المرأة وتقدم معلومات منتظمة وتستعين بمجموعة من المحامين الذين يقدمون خدماتهم بالمجان دعما لآلية إحالة في قضايا العنف والتمييز. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، شجعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأحزابَ السياسية على الامتثال للوائح الجديدة المتعلقة بالتكافؤ بين الجنسين التي كانت تشترط تناوب مرشحين ذكور وإناث على القوائم الانتخابية للتنافس في الانتخابات الوطنية التي دارت في سنة ٢٠١٤. وقد أدى الامتثال إلى القانون في الدولة إلى بلوغ مستوى التكافؤ (٥٠,٨ في المائة) في عدد النساء المنتخبات في مجلس النواب، بينما كانت نسبة النائبات أقل من ٣٠ في المائة في الماضي.

٢١ - وتعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا مع الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك في إطار المشاركة الرفيعة المستوى للهيئة في الجمعية الحادية والثلاثين بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي، أثناء المناقشة العامة التي دارت بشأن موضوع ''تحقيق المساواة بين الجنسين، وإنهاء العنف ضد المرأة''. وتسلّط الوثيقة الختامية للمناقشة العامة الضوء على ضرورة وجود تشريعات شاملة تخلو من التمييز وعلى أهمية التعليم لتغيير المواقف من أجل إنهاء العنف ضد المرأة.

٢٢ - وقدمت الهيئة الدعم إلى نشطاء المساواة بين الجنسين في ٣٤ بلدا في جهودهم التي بذلوها للتأثير على الدساتير والسياسات بما يؤدي إلى زيادة مشاركة المرأة. ففي جمهورية مولدوفا، وقّعت ٢٩ مؤسسة إعلامية على التزام علني بتحقيق التوازن في تمثيل الجنسين في الحياة العامة والحياة السياسية، والتزمت بإبراز صورة المرأة بشكل أكبر أثناء الانتخابات وباستخدام إحصاءات مصنَّفة حسب نوع الجنس والتغطية الإعلامية لهذه الإحصاءات.

وفي كينيا، أُطلق 'المركز الأفريقي للقيادة الشاملة والمؤدية إلى التحول' في إطار شراكة مع جامعة كينياتا من أجل تنمية قدرات القادة الأفارقة الحاليين والصاعدين. وفي سنة ٢٠١٤، قام المركز بتدريب ٣٣٧ مشاركا. وبتأثير من مشاركين من إثيوبيا، أنشأت أربع وزارات مركزا مشتركا لتنمية القدرات القيادية؛ وفي جنوب السودان، تقوم الحكومة حاليا بإنشاء معهد وطني للقيادة المؤدية إلى التحول؛ وأنشأت ٢٨ نائبة في البرلمان الاتحادي في الصومال تجمعا برلمانيا بعد هذا التدريب.

صندوق المساواة بين الجنسين

صندوق المساواة بين الجنسين هو الآلية التي تستخدمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتقديم المنح وهو صندوق متعدد المانحين مكرَّس للتمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة. ويستخدم الصندوق في الإنفاق على قدرات منظمات المجتمع المدني ودعمها وتعزيزها من أجل تنفيذ برامج تُترجم التزامات السياسة العامة إلى نتائج ملموسة بالنسبة للنساء والفتيات في مختلف أنحاء العالم ولا سيما بالنسبة لأكثرهن تعرضا للإقصاء والتهميش. وفي سنة ٢٠١٤، تم تنفيذ ٦٦ برنامجا وبلغ مجموع المبالغ المالية التي تم التعهد بتقديمها ٤٣ مليون دولار.

وشملت النتائج التي تم تحقيقها في مجال المشاركة السياسية قيام منظمة 'Cotidiano Mujer' (الحياة اليومية للمرأة)، وهي منظمة في أوروغواي حاصلة على منحة من الصندوق، بتنظيم حملة وطنية ساهمت في زيادة عدد الأعضاء الإناث في مجلس الشيوخ من عضوين إلى تسعة أعضاء وفي زيادة في نسبة الوزيرات من ١٥ في المائة إلى ٤٠ في المائة. وفي كينيا، بفضل حشد المجتمع المحلي والدعم الذي قدمته شبكة المنظمات الشعبية العاملة معاً في تآخٍ، فرع كينيا، الحاصلة على منحة من الصندوق، تضاعف عدد النساء المنتخبات واللاتي يشغلن مناصب في ثلاث مقاطعات ست مرات حيث ارتفع عددهن من ٣٢ امرأة في سنة ٢٠١٣ إلى ١٩٢ امرأة في سنة ٢٠١٤. وأطلق الصندوق دورته الثالثة لتقديم المنح في آذار/مارس ٢٠١٥، ودعا إلى تقديم مقترحات لتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في التعجيل بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في سياق أهداف التنمية المستدامة الجديدة.

جيم – زيادة إمكانية حصول المرأة على فرص التمكين الاقتصادي

٢٣ – إن النساء هنّ حلقة الوصل بين النمو والتنمية: فالمال الذي يكون بين أيدي المرأة يُنفَق على الأسرة، على أغراض منها مثلا صحة الأطفال وتعليمهم، وهكذا تُكسر حلقة توارث الفقر عبر الأجيال. ولكن في الوقت الراهن، تعمل نسبة قد تصل إلى ٩٥ في المائة من النساء في القطاع غير الرسمي، حيث يقمن بأعمال لا تحظى بحماية قوانين العمل وبدون أي حماية اجتماعية. ومن أجل سد الفجوة بين التفاوتات الاقتصادية المتصاعدة والتفاوتات الاجتماعية المتجذرة، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في سنة ٢٠١٤ مع صانعي السياسات والمؤسسات الاقتصادية ومع النساء أنفسهن في ٧٦ بلدا. وخلال سنة ٢٠١٤، خضع عمل الهيئة في مجال التمكين الاقتصادي إلى تقييم مستقل شمل الهيئة بكاملها سيُعرَض على المجلس التنفيذي أثناء دورته السنوية لعام ٢٠١٥. وأشارت التقارير القطرية إلى أن الهيئة سجلت في عام ٢٠١٤ تقدما على مستوى جميع مؤشرات النتائج الواردة في الخطة الاستراتيجية فيما يتعلق بالمستهدفات المتصلة بمجال التأثير ٢ المحددة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛ وقد تراوحت هذه النسب بين ٦ في المائة و ٤٦ في المائة (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني

التقدم المحرز على مستوى مؤشرات النتائج بالنسبة لمجال التأثير ٢

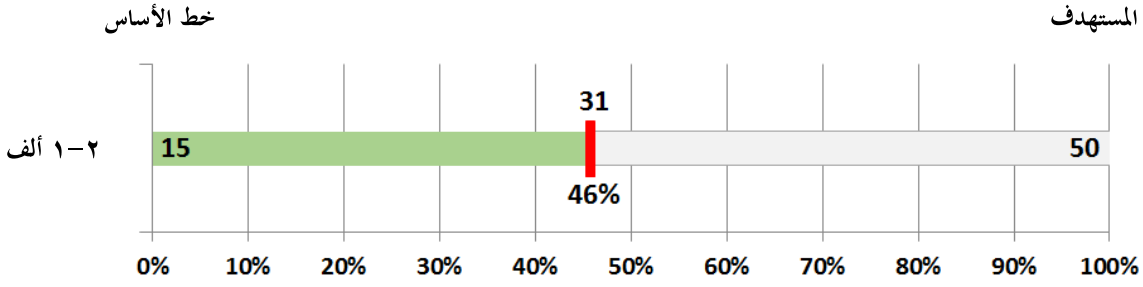

٢-١ ألف: عدد البلدان التي تتلقى الدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والتي لديها إطار سياساتي مراع للاعتبارات الجنسانية (بما في ذلك التشريعات والسياسات والميزانيات) في وثائق التخطيط الوطنية أو المحلية أو القطاعية

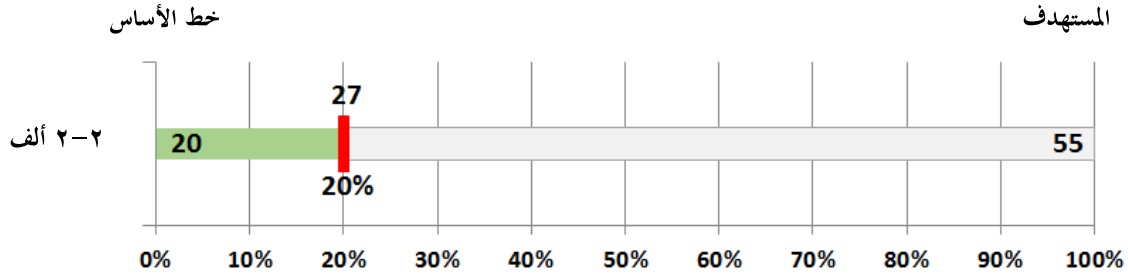

٢-٢ ألف: عدد البلدان التي وسعت نطاق الخدمات المراعية للاعتبارات الجنسانية

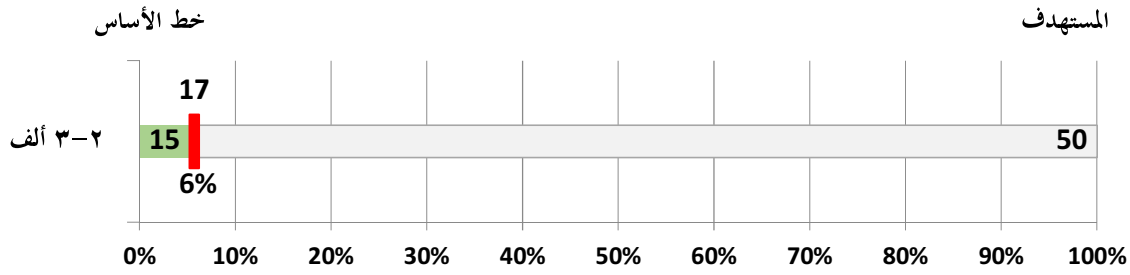

٢-٣ ألف: عدد البلدان التي لديها سياسات اقتصادية واستراتيجيات للقضاء على الفقر أثّر عليها نشطاء المساواة بين الجنسين

٢٤ - وفي عام ٢٠١٤، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إعطاء الأولوية للقضاء على الفقر بما يتواءم مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وفي ٤٧ بلدا، دعمت الهيئة المساعي الهادفة إلى اعتماد وتنفيذ خطط وتشريعات وسياسات واستراتيجيات وميزانيات وآليات عدالة وطنية من أجل تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. واضطلعت الهيئة بدور هام في تقديم المشورة والدعم إلى حكومة ألبانيا من خلال المساهمة في اعتماد خطة عمل وطنية لرائدات الأعمال. وفي باكستان، ساهمت الجهود التي قامت بها الهيئة في مجال الدعوة والدعم التقني الذي قدمته إلى الإدارات المحلية بشأن الاعتراف بالحقوق الاقتصادية للنساء اللاتي يعملن من بيوتهن في تحسين إمكانية حصول أكثر من ٣٥٠ ٢١ امرأة تعمل في القطاع غير الرسمي على خدمات التسجيل وعلى الأمن الغذائي وعلى الفرص المدرة للدخل.

٢٥ - وفي ٥١ بلدا، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على النهوض بسبل العيش المستدامة المتاحة للمرأة عن طريق تقديم تبرعات للخدمات المراعية للاعتبارات الجنسانية وتعزيز إمكانية حصولها على وسائل الإنتاج والموارد وتعزيز تحكم المرأة فيها. وفي إطار جهود الهيئة

المستمرة لإدماج رائدات الأعمال في السلاسل المولدة للقيمة الموجودة وفي رفع مستوى إنتاجيتهن ودخلهن، دعمت الهيئة عددا من الجهود المتنوعة الهادفة لبناء القدرات وفي مجال المشتريات في مناطق مختلفة. ففي جنوب أفريقيا، شاركت حوالي ٤٠٠ ٧ رائدة أعمال في الشراكة البرنامجية المبرمة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركة كوكا كولا، حيث تلقت النساء تدريبا على مواضيع مثل إدارة المخزون ومسك السجلات، وتحديد وإدارة فرص النمو المتاحة، وعلاقات التوجيه والإرشاد، ومجموعات الدعم من النظراء.

٢٦ - وفي ٢٨ بلدا، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الجهود التي يبذلها نشطاء المساواة بين الجنسين من أجل التأثير على السياسات الاقتصادية وعلى استراتيجيات القضاء على الفقر من أجل الترويج للتمكين الاقتصادي للمرأة. ففي بنغلاديش، تحسنت الأوضاع الاقتصادية لحوالي ٥٠٠ ١ امرأة من النساء الفقيرات اللاتي يعشن في المناطق المتضررة من تغير المناخ ومن التدهور البيئي، مما أدى إلى ازدياد حجم أصولهن الإنتاجية و/أو زيادة إنتاج مشاريعهن الصغيرة بفضل التدريب على المهارات ودعم سبل العيش الذي قدمته الهيئة وغيرها من الجهات. وجنت حوالي نصف المستفيدات بفضل هذا الدعم ما يكفي من الأرباح لتوسيع نطاق أعمالهن وزيادة إنتاجهن وبناء أصول وتنويع سبل عيشهن بشراء مواشٍ أو باستئجار أراضٍ.

٢٧ - وفيما يخص دور الهيئة باعتبارها مركزا معرفيا عالميا، فقد أصبحت بوابة المعارف من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة (وهي متاحة على موقع empowerwomen.org) تضمّ في نهاية سنة ٢٠١٤ أكثر من ٢٠ مؤسسة شريكة تشمل منظمات دولية وحكومات ومنظمات غير حكومية وشبكات نسائية. وقد استقطبت هذه البوابة حوالي ٠٠٠ ١٠٠ زائر مختلف و ٠٠٠ ٤ عضو مسجّل من أكثر من ١٩٠ بلدا. وبالاشتراك مع شبكة فيسبوك، طوّرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تطبيق iLearn، وهو منبر تعليمي نقّال متاح حاليًّا على موقع empowerwomen.org وعلى الهواتف الجوالة العادية، ويمكن أن تستفيد من هذا التطبيق الملايين من رائدات الأعمال في البلدان النامية.

٢٨ - ووقّعت ١٥٥ شركة إضافية 'مبادئ تمكين المرأة' وباتت بذلك ملتزمة بانتهاج ممارسات في أعمالها تعزز المساواة بين الجنسين. وبهذا بلغ العدد الإجمالي للشركات الموقّعة على هذه المبادئ ٨٤٥ شركة. وفي الكاميرون، سمحت شراكة مع القطاع الخاص باستحداث أداة لمساعدة القطاع الخاص على تطبيق هذه المبادئ.

دال – إنهاء العنف ضد النساء والفتيات

٢٩ – تقع واحدة من كل ثلاث نساء ضحية لعنف العشير البدني و/أو الجنسي في مرحلة ما من حياتها. وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على القضاء على العنف ضد النساء والفتيات من خلال تعزيز القدرات الوطنية على منع العنف ضد المرأة ومواجهته، وتحسين توافر ونوعية الخدمات المقدمة من أجل التصدي لهذا العنف وتعزيز عمل منظومة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. وقدّمت الهيئة في عام ٢٠١٤ الدعم إلى ٨٠ بلدا في ما تبذله من جهود لإنهاء العنف ضد المرأة. وتشير التقارير الوطنية إلى أن الهيئة سجلت في عام ٢٠١٤ تقدما في اثنين من مؤشرات النتائج الثلاثة عن هذا الموضوع في الخطة الاستراتيجية، و لم تتمكن من توليد بيانات موثوقة بشأن المؤشر الثالث في عام ٢٠١٤ (انظر الشكل الثالث). وسوف يعاد النظر في جدوى المؤشر الثالث (٣-٢ ألف) في سياق استعراض منتصف المدة، وكذلك المستهدفان ٣-١ ألف و ٣-١ باء.

الشكل الثالث

التقدم المحرز في مؤشرات النتائج بالنسبة للمجال ٣ من مجالات التأثير

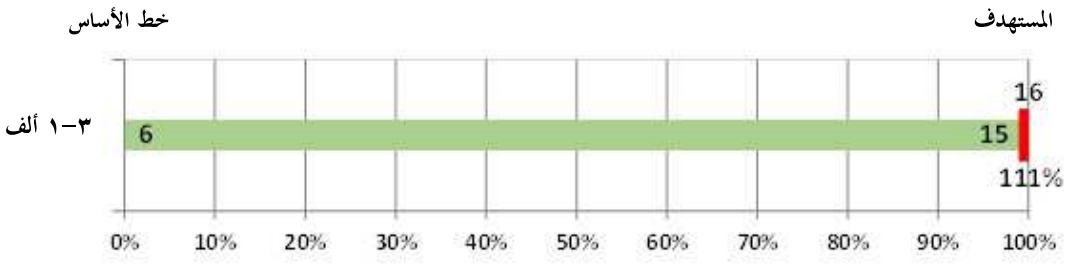

٣-١ ألف: عدد البلدان التي اعتمدت خطط عمل وطنية و/أو استراتيجيات بشأن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات

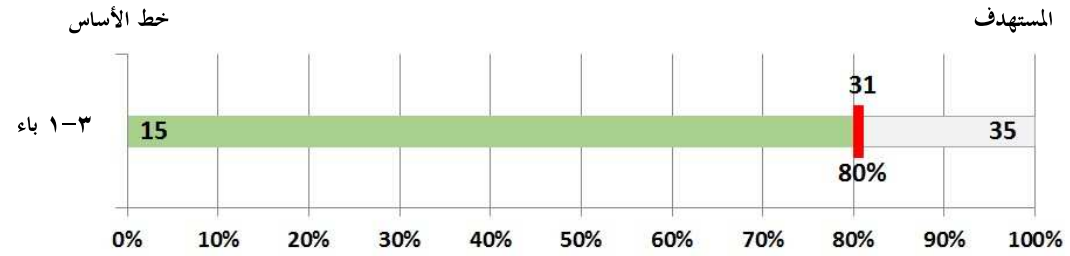

٣-١ باء: عدد البلدان التي اعتمدت تشريعات أقوى تتناول جميع أشكال العنف ضد النساء واستُرشد في وضعها بأصوات اللائي تعرضن له

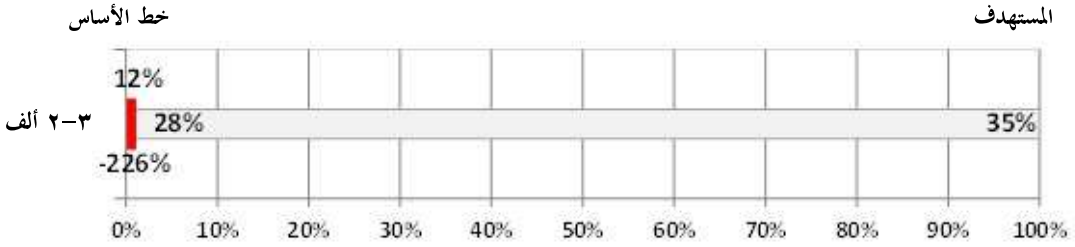

٣-٢ ألف: مستوى استخدام خدمات دعم مكافحة العنف ضد النساء المتعددة القطاعات من جانب النساء اللائي تعرضن للعنف

٣٠ - وفي عام ٢٠١٤، بذلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة جهودا في ٥٦ بلدا من أجل اعتماد وتنفيذ قوانين وسياسات واستراتيجيات تتوافق مع المعايير الدولية ويُسترشد في وضعها بأصوات النساء اللائي تعرضن للعنف، وذلك لمنع العنف ضد النساء والفتيات ومواجهته. فقد أقر رئيس وزراء كمبوديا خطة العمل الوطنية الثانية لمنع العنف ضد النساء والفتيات التي استُعين في وضعها بدعم تقني من الهيئة. وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أقرت الجمعية الوطنية القانون الجديد بشأن منع العنف ضد المرأة والطفل ومكافحته. وأعد القانون الجديد بمساهمات من أصحاب المصلحة من خلال مجموعة مشاورات علنية دعمتها الهيئة.

٣١ - وأقرت ثلاثة بلدان في منطقة المحيط الهادئ، وهي توفالو وجزر سليمان وكيريباس، تشريعات جديدة مهمة للتصدي للعنف ضد المرأة في عام ٢٠١٤، وأقر بلد آخر، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، استراتيجية جديدة في هذا الخصوص، لمقاطعة واحدة فقط. وقدمت الهيئة الدعم التقني والمالي لاستجماع الإرادة السياسية وتوفير مشورة سياساتية قائمة على الأدلة، واستفادت في ذلك من الاستنتاجات المتفق عليها المعتمدة في الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة. وتساهم الهيئة أيضا في وضع تشريعات جديدة أو تعزيز القائم منها في المغرب والبرازيل وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وجورجيا. وفي دولة فلسطين، أقامت الهيئة شراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وصندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تحسين نظام الإحالة الوطني لمساعدة النساء اللائي تعرضن للعنف، وتعزيز بروتوكولات الإحالة القائمة، بما في ذلك الإحالة إلى مؤسسات قطاع العدالة والاستفادة المثلى من قاعدة بيانات وطنية في هذا الخصوص.

٣٢ - وعملت الهيئة في ٤١ بلدا من أجل تحسين نوعية خدمات التصدي للعنف ضد المرأة وتكاملها وتنسيقها. ففي رواندا، رفعت الهيئة عدد المراكز المتكاملة لمواجهة الأزمات التي تقدم خدمات شاملة متعددة القطاعات للنساء اللاتي تعرضن للعنف من مركزين إلى ١١ مركزا، وتحسنت نوعية الخدمات نتيجة لعمل في مجال بناء القدرات قام به فريق متعدد

التخصصات. وفي أفغانستان، توسعت إمكانية حصول النساء اللائي تعرضن للعنف على الحماية المناسبة والمساعدة القانونية والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات من خلال تشغيل ١٢ مركزا لحماية المرأة وخمسة مراكز للإرشاد الأسري في ١٤ ولاية، بدعم تقني من هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة

منذ إنشاء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة في عام ١٩٩٦، قدم الصندوق ما مجموعه ١٠٣ ملايين دولار إلى ٣٩٣ برنامجا، في ١٣٦ بلدا وإقليما. وفي عام ٢٠١٤، قدم الصندوق الاستئماني مبلغ ٨,٣ ملايين دولار في صورة منح إلى ٢٥ مشروعا سينفذ في ٢٣ بلدا وإقليما. ومن المتوقع أن تصل المنح، على فترات سنتين أو ثلاث سنوات، إلى أكثر من ٠٠٠ ٧٣٠ من النساء والفتيات بحلول عام ٢٠١٨.

وفي عام ٢٠١٤، بلغ المستفيدون من المنح أكثر من مليون من النساء والفتيات والرجال والفتيان، بما في ذلك ٠٠٠ ٩٠ من النساء والفتيات اللائي تعرضن للعنف؛ وأكثر من ٠٠٠ ٣٨ من النساء والفتيات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ و ٣٨٥ ٤ من المدافعات عن حقوق الإنسان الواجبة للمرأة. وبلغت المشاريع أيضا ما يزيد على ٢٢ مليون شخص من خلال التوعية والحملات المنفذة عبر وسائل التواصل الاجتماعي والبرامج التلفزيونية والإذاعية والعروض المسرحية وسائر أشكال الترفيه التثقيفي.

هاء – زيادة اضطلاع المرأة بدور قيادي في مجالات السلام والأمن والاستجابة الإنسانية

٣٣ – على الرغم من أن النساء يقدن حركات سلام ويُدرن حركة تعافي المجتمعات المحلية في فترة ما بعد النزاع، فهن غائبات غيابا شبه تام عن مفاوضات السلام وغيرها من منتديات صنع القرار الرسمية في مجالي السلام والأمن. واستبعادهن من إعادة الإعمار يحد من حصولهن على فرص التعافي والانتصاف في حالات انتهاك حقوق الإنسان والمشاركة في تشكيل القوانين والمؤسسات العامة المقرر إصلاحها. وفي عام ٢٠١٤، عملت الهيئة من أجل اضطلاع المرأة بدور قيادي في مجالات السلام والأمن والاستجابة الإنسانية في ٦٦ بلدا، واضطلعت بقيادة منظومة الأمم المتحدة في مسائل وضع المعايير والتنسيق على الصعيد

العالمي. وفي عام ٢٠١٤، سجلت الهيئة تقدما في جميع مؤشرات النتائج المتعلقة بهذا المجال في الخطة الاستراتيجية (انظر الشكل الرابع).

الشكل الرابع

التقدم المحرز في مؤشرات النتائج المتعلقة بالمجال ٤ من مجالات التأثير

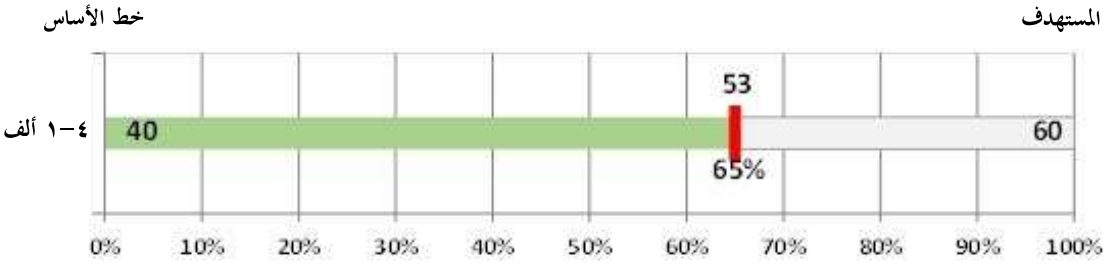

٤-١ ألف: عدد البلدان التي تنفذ خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن أو أدوات تخطيط أخرى ذات صلة

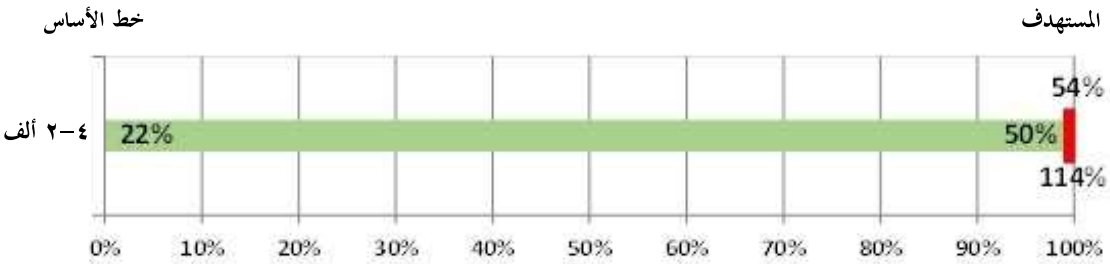

٤-٢ ألف: النسبة المئوية لاتفاقات السلام التي تدعمها الأمم المتحدة وتشمل نصوصا محددة لتحسين أمن ووضع المرأة والفتاة

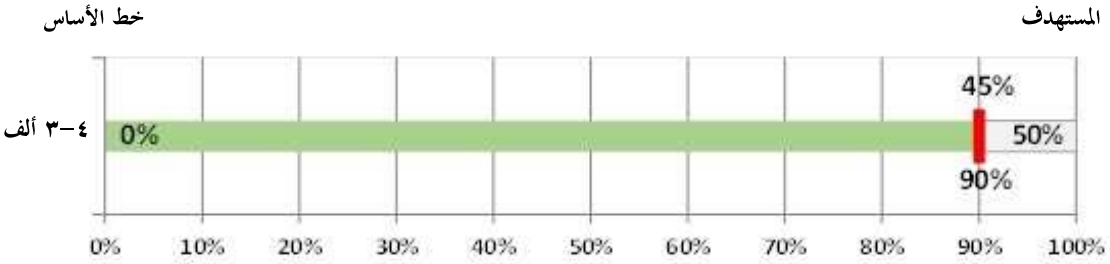

٤-٣ ألف: النسبة المئوية للوثائق الختامية الحكومية الدولية بشأن العمل الانساني التي تشمل نصوصا محددة لتعزيز الإجراءات التي تستهدف تحديدا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجال العمل الانساني

٣٤ - وفي عام ٢٠١٤، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ٢٣ بلدا من أجل دعم اضطلاع المرأة بدور قيادي في منع نشوب النزاعات المسلحة وتخفيف حدتها، والمشاركة في عمليات السلام، وتوطيد دعائم السلام والتعافي الاقتصادي في حالات ما بعد انتهاء النزاع، وحماية النساء من العنف، وتحقيق العدالة للائي تعرضن له، ومساعدة الحكومات في اعتماد أو تنفيذ سياسات أو خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. كما قدمت الهيئة الدعم إلى ٣٦ بلدا في اعتماد وتنفيذ الالتزامات وأطر المساءلة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في حالات النزاع وما بعد النزاع. وأوفدت الهيئة أيضا، بالاشتراك مع الشريك الحكومي الدولي، مبادرة الاستجابة السريعة من أجل إقامة العدل، ٢٣ خبيرا في التحقيق في الجرائم الجنسانية وتوثيقها لدعم التحقيقات أو الملاحقات القضائية الدولية في ١٢ بلدا مختلفا، بما في ذلك فريق تحقيقات كامل للجنة الاتحاد الأفريقي للتحري في جنوب السودان، علما بأنه يوجد لدى ما يقرب من نصف جميع المحققين في الفريق ولاية للتركيز على الجرائم الجنسانية. ويذكر أن المعلومات التي جمعها هؤلاء الخبراء قد أدت مباشرة إلى إقامة دعاوى ضد مرتكبي الفظائع ضد النساء والفتيات.

٣٥ - وحقق العمل بشأن مشاركة المرأة في محادثات السلام الجارية عددا من الإنجازات. ففي جنوب السودان، تم تعيين ثلاث نساء مفاوضات من كل فصيل في إطار عملية تشاور وطنية أفضت إلى اعتماد منهاج موحد للمرأة وخطة للسلام. وفي كولومبيا، واصلت الهيئة دعم إدماج المساواة بين الجنسين في عملية السلام، حيث دعمت مشاركة المرأة وإسماع صوتها في المشاورات الوطنية والإقليمية عن محادثات السلام، التي عقدت في هافانا، ويسرت زيارة محادثات السلام التي يقوم بها عدة وفود من الضحايا، وتكفلت بأن تزيد نسبة النساء في هذه الوفود عن ٦٠ في المائة.

٣٦ - وفي الهند، أقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة شراكة مع إدارة عمليات حفظ السلام لتدريب وحدات الشرطة على عمليات السلام، بما في ذلك وحدة الشرطة المشكلة بالكامل من الإناث المنتشرة في ليبريا، ودعيت للمرة الأولى إلى تدريب حفظة السلام العسكريين السريلانكيين على التصدي للعنف الجنسي. وفي نيجيريا وبوروندي وغينيا - بيساو، جرى تدريب المئات من النساء وحشدهن لرصد السير السلمي للانتخابات الديمقراطية والإبلاغ عنه. وحصلت آلاف من النساء في كوت ديفوار على الدعم في تنفيذ أنشطة اقتصادية في مناطق البلد الأكثر تضررا من النزاع المسلح، وقد كان لهذا تأثير واضح على التماسك والتعافي الاجتماعيين، بما في ذلك إعادة إدماج العائدين تدريجيا.

٣٧ - وأقر المجلس التنفيذي الاستراتيجية الإنسانية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٤، وعملت الهيئة في أكثر من ٢٠ بلدا من أجل تحقيق هدف الاستراتيجية المتمثل في ضمان إدماج الاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في وضع وتنفيذ القواعد والسياسات والإجراءات المتعلقة بالعمل الإنساني. وعلى الصعيد العالمي، أُوفد مستشارون إضافيون في الشؤون الجنسانية تابعون للهيئة بشكل عاجل إلى ١٠ بلدان متضررة من أزمات دعما للجهود المشتركة لمنظومة العمل الإنساني. وقدمت الهيئة مساهمات في ٤٠ بلدا لاعتماد وتنفيذ التزامات بالمساواة بين الجنسين في مجال العمل الإنساني، بما في ذلك الحد من مخاطر الكوارث والتأهب والتصدي والتعافي المبكر.

مكافحة الإيبولا

منذ الإعلان عن تفشي فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا، بوصفه حالة طوارئ في مجال الصحة العامة على الصعيد الدولي، تيسر هيئة الأمم المتحدة للمرأة جهود التعبئة ونشر المعلومات التي تستهدف النساء، اللواتي تضررن على نحو غير متناسب من المرض، وتقوم بتنسيق جهود الأمم المتحدة الرامية إلى معالجة المنظورات الجنسانية في إطار التصدي للمرض، وتدعم جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس. واضطلعت الهيئة بدور ريادي في وضع وتنفيذ استراتيجيات الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين، وعملت مع الشركاء الوطنيين على إجراء تقييمات للاحتياجات الجنسانية في سيراليون وليبريا، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بالنساء والفتيات المصابات بهذا المرض. وعلى الصعيد الإقليمي، تعمل الهيئة مع الدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو (غينيا وليبريا وسيراليون وكوت ديفوار) من أجل الاستفادة مما لدى المرأة من دور قيادي وإسهام في التعبئة الاجتماعية في احتواء الوباء. وتشمل الجهود والبرامج المحددة في ليبريا وسيراليون ما يلي: التوعية؛ وإنتاج مواد تعليمية لتدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية؛ ودعم الناجين من المرض، ممن يتعرضون للوصم، فضلا عن الأطفال الأيتام؛ وضمان مراعاة احتياجات المرأة في الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة؛ وتقديم منح اقتصادية للتجار عبر الحدود الذين تضرروا من المرض بشكل جسيم. كما انضمت الهيئة إلى فريق تقييم حالة التعافي من الإيبولا لطرح آراء النساء والفتيات على الطاولة وضمان مراعاة احتياجاتهن ومصالحهن في التخطيط لجهود الإنعاش وتنفيذها.

٣٨ - وفي غزة، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لشركائها لإبراز احتياجات وأولويات النساء والفتيات والرجال والفتيان الذين شردوا نتيجة للأزمة التي اندلعت في عام ٢٠١٤، حيث ساعدت الجهات العاملة في المجال الإنساني على تعميم المنظور الجنساني في تعاملها مع آثار الأزمة، وعملت مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومنظومة الأمم المتحدة من أجل إدراج القضايا الجنسانية في تقييم الأضرار والاحتياجات في أعقاب الأزمة.

٣٩ - ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال مكتبها الإقليمي في السنغال، ٢ ٠٠٠ امرأة تعرضن للأعمال الوحشية والعنف القائم على نوع الجنس في جمهورية أفريقيا الوسطى. واعتمدت في ذلك نهجا متعدد القطاعات وقدمت المساندة النفسية - الاجتماعية مقرونةً بالرعاية الطبية والدعم النفسي والتمكين الاقتصادي وإتاحة اللجوء إلى القضاء. وقامت الهيئة أيضا بتدريب ٦٠ من مقدمي الرعاية الصحية والاجتماعية الشباب بشأن التصدي للعنف ضد النساء والفتيات، ودعم الصحة النفسية وتطوير مهارات الاستماع، فضلا عن الكيفية التي يمكن بها مساعدة ضحايا العنف على التغلب على آثار صدمة العنف والضغوط النفسية الناجمة عنه وما يرتبط به من وصم وأفكار انتحارية وإحالتهم إلى حيث يحصلون على الرعاية الطبية والدعم القانوني، في إطار من الاحترام والسرية.

واو - تعزيز دعم الخطط والميزانيات للمساواة بين الجنسين

٤٠ - كثيرا ما تكون الالتزامات بدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة غير مقترنة بالاستثمار الكافي. ويبين تقدير تكاليف خطط العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين أوجه عجز في التمويل تبلغ ٩٠ في المائة، مما يحد من التنفيذ الكامل للالتزامات. وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على معالجة المسألة عن طريق تطوير القدرات بالمعارف والأدوات، ودعم الخطط والميزانيات المراعية للمنظور الجنساني، ودعم الحوار الوطني بهذا الشأن. وفي عام ٢٠١٤، قدمت الهيئة الدعم إلى ٧٣ بلدا لكي ترسخ الأولويات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في خططها وميزانياتها الإنمائية الوطنية والقطاعية والمحلية. وتشير التقارير المقدمة على الصعيد القطري إلى أن الهيئة قد سجلت تقدما في عام ٢٠١٤ يتراوح بين ٢٣ و ٧٤ في المائة في جميع مؤشرات النتائج المتعلقة بهذا المجال في الخطة الاستراتيجية (انظر الشكل الخامس).

الشكل الخامس

التقدم المحرز بشأن المؤشرات المتعلقة بمجال التأثير ٥

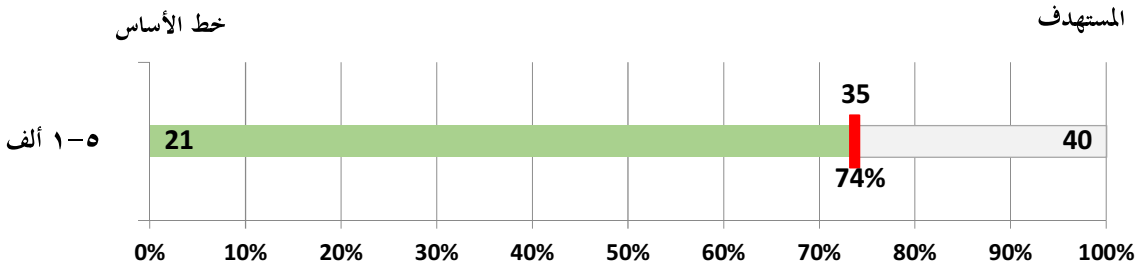

٥-١ ألف: عدد البلدان التي وُضعت فيها خطط عمل وطنية بشأن المساواة بين الجنسين ونُفذت تمشيا مع استراتيجيات التنمية الوطنية

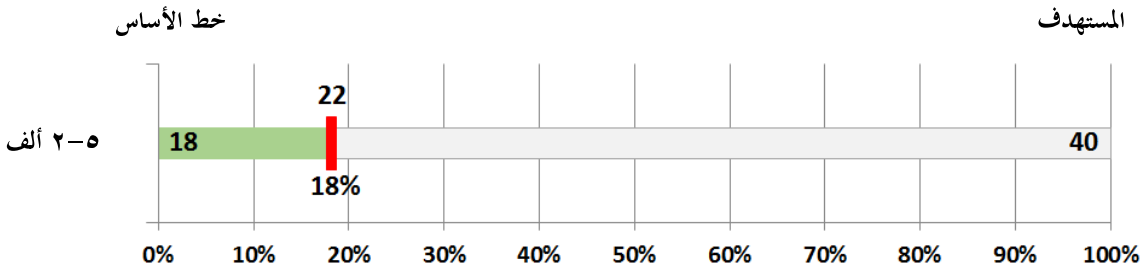

٥-٢ ألف: عدد البلدان التي وُضعت فيها أنظمة للتتبع وتخصيص أموال عامة من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

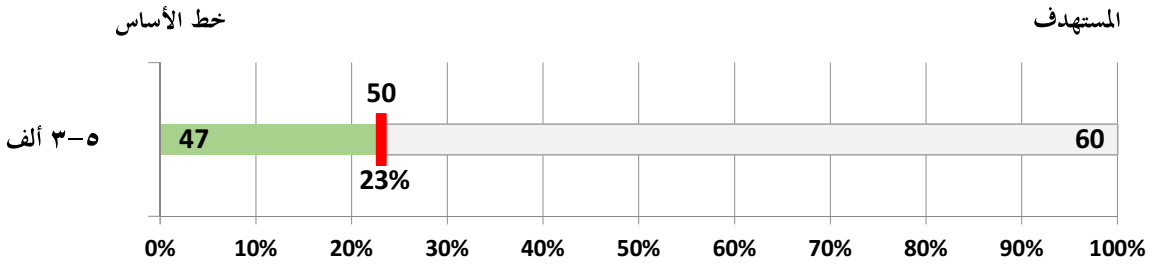

٥-٣ ألف: عدد البلدان التي تتضمن خططها الاستراتيجية الوطنية بشأن نقص المناعة البشرية المكتسبة/الإيدز إجراءات لمراعاة الاعتبارات الجنسانية مع توفير ميزانيات لتنفيذها

٤١ - وفي عام ٢٠١٤، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على دعم الحوكمة ونظم التخطيط الوطنية في ٧٣ بلدا للتأكد من أنها تعكس تماما المساءلة تجاه الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وأفاد ٣٠ بلدا أنها أحرزت تقدما في مجال زيادة مخصصات الميزانية من أجل المساواة بين الجنسين. ففي الفلبين مثلا، ازدادت الموارد المخصصة للبرامج والأنشطة المتعلقة بالشؤون الجنسانية والتنمية من قبل الهيئات الحكومية من ١,٣١١ بليون دولار (٥٧ بليون بيزو فلبيني) في عام ٢٠١٣ إلى ٣,٣٠ بليون دولار (١٤٣,٧ بليون بيزو فلبيني) في عام ٢٠١٤. وازدادت النسبة المئوية للميزانية المخصصة للشؤون الجنسانية والتنمية كحصة من مجموع المبالغ التي خصصتها الهيئات من ٤,١٨ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٨,٩٤ في المائة في عام ٢٠١٤. وفي الأردن ازدادت مخصصات الميزانية من أجل المساواة بين الجنسين من ١,٩٣٤ بليون دولار (١,٣٧١ بليون دينار أردني) في عام ٢٠١٣ إلى ٢,١٥ بليون دولار (١,٥٢٢ بليون دينار أردني) في عام ٢٠١٤[٥]. وزادت المكسيك الميزانية الاتحادية المخصصة للمساواة بين الجنسين إلى قرابة ١,٦٧٩ بليون دولار في عام ٢٠١٤، مما يمثل زيادة تربو عن ١٥٧ في المائة منذ عام ٢٠٠٨.

٤٢ - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم الدعم في ٢٠ بلداً من أجل وضع خطط عمل جديدة تتعلق بالمساواة بين الجنسين وتنفيذ الخطط القائمة بما يتماشى مع استراتيجيات التنمية الوطنية. ففي هايتي، قدمت الهيئة مساعدة تقنية لوضع خطة عمل مدتها ست سنوات لدعم تنفيذ السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين التي اعتمدت مؤخرا (٢٠١٤-٢٠٣٤). كما قدمت الهيئة مساعدة تقنية إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا لوضع خطة تشغيلية لعام ٢٠١٤ لتنفيذ خطة العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين التي وضعت كجزء من الاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين (٢٠١٣-٢٠٢٠). واستمر تقديم الدعم التقني لوزارات المالية، مما أدى إلى قيام ٧ بلدان بإصدار مبادئ توجيهية للميزنة المراعية للمنظور الجنساني.

٤٣ - وفي ٥٣ بلدا، دعمت الهيئة الآليات الرامية إلى زيادة مساءلة الحكومات الوطنية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين ورصد تنفيذ الالتزامات. وبدعم من الهيئة، جرى تعزيز نظم لتتبع المخصصات المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين في ١٠ بلدان. وفي جنوب السودان، وضعت وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية مصفوفة وطنية للتتبع الإلزامي للإنفاق العام والموارد المخصصة من أجل المساواة بين الجنسين. وفي كمبوديا، وضعت وزارة شؤون المرأة نظاما يقوم بصورة غير رسمية بجمع المعلومات

(٥) سعر الصرف في ٩ آذار/مارس ٢٠١٥. ١ بيزو فلبيني = ٠,٠٢٣ دولار و ١ دينار أردني = ١,٤١ دولار.

عن مخصصات المساواة بين الجنسين من الوزارات من خلال مراكز تنسيق للشؤون الجنسانية ووزارة الاقتصاد والمالية.

٤٤ - وعلى الصعيد العالمي، تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل مع الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال، وتقديم المساعدة التقنية والدعوة في مجال السياسات عن المؤشر العالمي بشأن المساواة بين الجنسين الذي اعتمد في سياق المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة المنعقد في بوسان، جمهورية كوريا، في عام ٢٠١١.

٤٥ - ولا تزال هيئة الأمم المتحدة للمرأة تسهم في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بصفتها إحدى الوكالات المشاركة في رعايته، حيث تعزز إدماج أبعاد المساواة بين الجنسين في عملية وضع استراتيجية جديدة للبرنامج المشترك (٢٠١٦-٢٠٢١). ودعمت الهيئة ٢٠ بلدا لاعتماد وتنفيذ استراتيجيات وخطط وميزانيات وطنية مراعية للمنظور الجنساني بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في نحو ٣٠ بلدا، ويسرت مشاركة ممثلات للنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في العمليات الوطنية لاتخاذ القرار، بما فيها ما يلي: وضع استعراضات لمنتصف مدة الخطط الاستراتيجية الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية؛ وإعداد مذكرات مفاهيمية تتعلق بالصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وتقديم تقارير ظل ورصد تنفيذ الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛ وفي صياغة الدساتير.

رابعا - التنسيق

٤٦ - يسترشد عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال التنسيق بالمبدأ القائل بأنه إذا سخرت منظومة الأمم المتحدة برمتها ميزتها التعاونية الكاملة وصوتها المتناغم لجعل التزامَي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الأولويات، عندها ستسهم المنظومة بفعالية أكبر في إجراء تغيير ملموس للنهوض بهذين الالتزامين على صعيد المجتمع المحلي وعلى الصعيد القطري والإقليمي والعالمي. وفي عام ٢٠١٤، تواصلت الهيئة مع شبكات مشتركة بين الوكالات من أجل تعزيز الاتساق وساهمت في أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وركائزه الثلاث، وهي مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى للتأكد من أن الأمم المتحدة مهيأة لتحقيق المساواة بين الجنسين في سياق ما بعد عام ٢٠١٥. وجرى كذلك حشد الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان

ومنهاج عمل بيجين مما أسفر عن إصدار بيان مشترك عن مجلس الرؤساء التنفيذيين للدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة، ألزم فيه مسؤولي الأمم المتحدة بتعزيز الاستثمار والنتائج والمساءلة بشأن المساواة بين الجنسين (انظر CEB/2014/6، المرفق). ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا عمل الدول الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأعدت تقرير الأمين العام عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها (E/2014/63) الذي استرشد به قرار المجلس ٢/٢٠١٤.

٤٧ - ولا تزال هيئة الأمم المتحدة للمرأة تشجع على إحراز تقدم من أجل تحقيق المساءلة عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ففي عام ٢٠١٤، قدم ٦٢ كيانا وإدارة في منظومة الأمم المتحدة تقارير عن التقدم المحرز في ١٤ من أصل ١٥ مؤشر أداء في خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. بالإضافة إلى ذلك، وكما يتضح من الشكل السادس، بلغت النسبة المئوية لمؤشرات الأداء في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة التي قُيم فيها الأداء على نطاق المنظومة على أنه يفي بالمستهدف أو يفوقه ٥١ في المائة في عام ٢٠١٤، وهو تحسن بالمقارنة بـ ٣١ في المائة في عام ٢٠١٢.

الشكل السادس

تحليل مقارن للتقديرات الإجمالية لمؤشرات الأداء لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة، ٢٠١٢-٢٠١٤

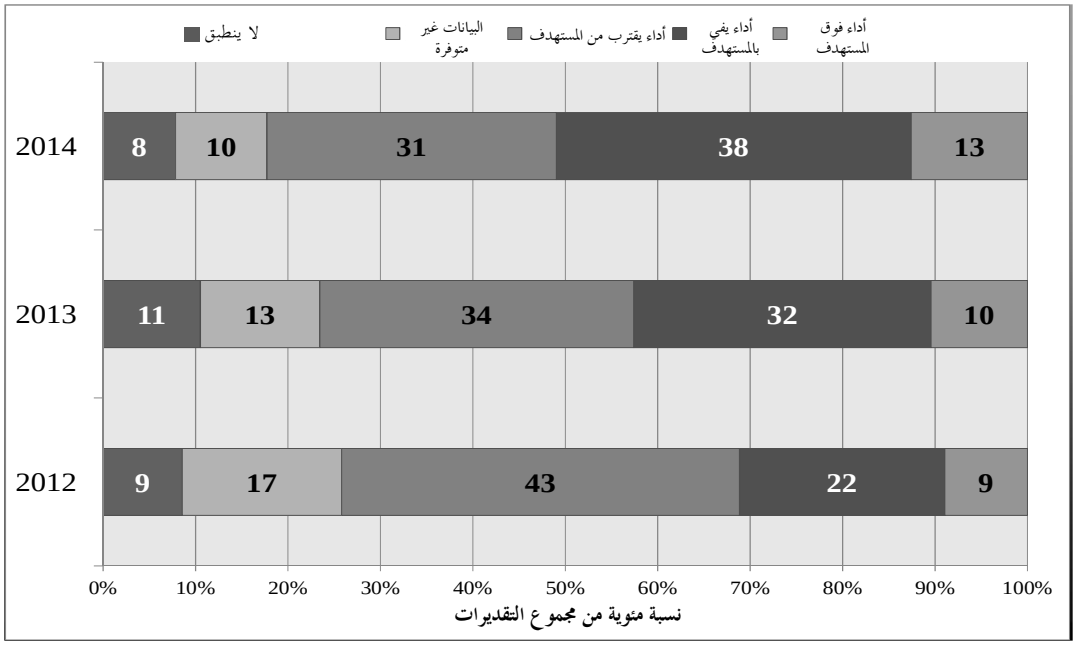

٤٨ - ساهم الاستثمار الذي قامت به هيئة الأمم المتحدة للمرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة من خلال توفير أدوات إرشادية وعقد ١٣ حلقة عمل مشتركة بين الوكالات في زيادة فعالية خطة العمل على نطاق المنظومة. ورصدت الهيئة أيضا الامتثال على نطاق المنظومة للتكليفات الحكومية الدولية بشأن التوازن بين الجنسين وقدمت تقارير عنه، بما في ذلك من خلال تقرير الأمين العام عن تحسين وضع المرأة في منظومة الأمم المتحدة (A/69/346). وبغية زيادة تعزيز آليات المساءلة على الصعيد القطري، بدأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية استعراضا عالميا لاعتماد الأفرقة القطرية للأمم المتحدة سجل أداء في مجال التوازن بين الجنسين. وسوف تستخدم النتائج التي يخلص إليها الاستعراض لتحسين آليات المساءلة وجعلها متوافقة على نحو أوثق مع خطة العمل على نطاق المنظومة.

٤٩ - وقادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة جهود إنشاء قائمة خبراء في الشؤون الجنسانية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، حيث تم تدريب ٣٣ خبيرا من الأمم المتحدة على دعم الأفرقة القطرية في تعميم المنظور الجنساني في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ومع بدء حوالي ٤٠ بلدا تنفيذ أطر جديدة للمساعدة الإنمائية في عام ٢٠١٥، سيكون تقديم المشورة والدراية الفنية إلى الأفرقة القطرية وشركائها جزءا رئيسيا من الدور التنسيقي للهيئة. وقد تولت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا زمام القيادة في وضع كتاب مرجعي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرمجة المشتركة للأمم المتحدة على الصعيد القطري.

٥٠ - وعززت هيئة الأمم المتحدة للمرأة التعاون مع كيانات الأمم المتحدة في عدة مجالات، وتم ذلك عبر وسائل منها على سبيل المثال إقامة شراكة مع منظمة الصحة العالمية لإدماج الاحتياجات الخاصة بالمرأة في برنامج عمل الصحة العالمية. وأدى التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى زيادة التركيز على الأبعاد الجنسانية للتحضر السريع، بما في ذلك خلال المنتدى الحضري العالمي المعقود في كولومبيا وفي إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي سيعقد في عام ٢٠١٦. ونتيجة لعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المنتدى الرفيع المستوى المعني بالقضايا الجنسانية والبيئة بمناسبة انعقاد الدورة الأولى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، قُدمت توصيات لتشجيع اعتماد سياسات بشأن البيئة تراعي المنظور الجنساني. وتواصلت الهيئة مع فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بغية تعزيز إدماج المنظور الجنساني في الحوارات والسياسات المتعلقة بالإعاقة.

٥١ - وحدّثت هيئة الأمم المتحدة للمرأة استراتيجيتها المتعلقة بتنفيذ ولاياتها المشتركة بين الوكالات وعلى نطاق المنظومة وعممتها على جميع الموظفين وسوف تستخدم التقييم الجاري لولايتها المتعلقة بالتنسيق لتعزيز التعلم على مستوى الهيئة وصقل النُهج الاستراتيجية التي تستخدمها في حشد جهود منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

خامسا - فعالية الهيئة وكفاءتها

ألف - الشراكات والاتصال والدعوة والنهج الشاملة

٥٢ - تمثل سنة ٢٠١٤ علامة مرجعية في مجال التعبئة الاجتماعية وبناء السمعة المميزة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واستنفار الناس في كل مكان للانضمام إلى حركة تضامن عالمية من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومن خلال حملات الدعوة الرئيسية الثلاث للهيئة، حققت التوعية والتغطية الإعلامية أرقاما قياسية جديدة. فقد جرت تغطية الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة في وسائط الإعلام المطبوعة في ٥٥ بلدا وبلغ عدد جمهور وسائل التواصل الاجتماعي ٤٧ مليون من المستخدمين المختلفين مقارنة بـ ٢٨ مليون خلال الدورة السابعة والخمسين للجنة.

٥٣ - وبمشاركة سفيرة النوايا الحسنة، إيما واتسون، أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة حملة ''HeForShe'' (هم لهن) كحركة تضامن عالمية من أجل المساواة بين الجنسين، وحشدت رجالاً وفتياناً كمناصرين ونشطاء من أجل التغيير، وأصبح الأمين العام أول من يوقع على الالتزام بدعم الحملة. ومنذ ذلك الحين، تعهد أكثر من ٢٨٠ ٠٠٠ رجل وفتى باتخاذ إجراءات لدعم المساواة بين الجنسين وأصبح عدة رؤساء دول من مناصري الحملة. كما وصلت الحملة إلى أكثر من ١,٢ بليون شخص في وسائل التواصل الاجتماعي.

٥٤ - وظلت حملة الأمين العام المعنونة ''فلنتحد لإنهاء العنف ضد المرأة'' التي تديرها هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحشد الحكومات وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والجمهور على حد سواء. وأصدرت الحملة نداءً بعنوان ''أضيفوا اللون البرتقالي إلى حيّكم'' خلال الستة عشر يوما من النشاط ضد العنف القائم على نوع الجنس. وأضيئت معالم مميزة، منها مبنى Empire State ومبنى الأمانة العامة للأمم المتحدة، كلاهما في نيويورك، والأهرام في الجيزة بمصر بضوء برتقالي لجلب الانتباه إلى القضية. وأقيمت فعاليات في أكثر من ٧٠ بلدا، ووصلت الحملة إلى أكثر من ١٠٠ مليون شخص عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي.

٥٥ - وفي الفترة التي سبقت الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة حملة بعنوان ''تمكين المرأة هو تمكين للإنسانية: فلنتخيله'' ركزت على ١٢ مجالا من مجالات الاهتمام الحاسمة لمنهاج عمل بيجين. وكان الغرض من هذه الحملة هو إعادة إثارة النقاش حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولا سيما في صفوف الجمهور الأصغر سنا. ومن أجل زيادة التغطية الإعلامية المتعلقة بتمكين المرأة وتمشيا مع الفرع ياء من منهاج عمل بيجين المتعلق بالمرأة ووسائط الإعلام، أبرمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعاهُداً إعلاميا حول إحياء الذكرى العشرين للمؤتمر مع حوالي ٣٠ من المنافذ الإعلامية الرئيسية في جميع أنحاء العالم.

٥٦ - وتركزت الجهود المتواصلة الرامية إلى إقامة شراكات فعالة مع المجتمع المدني على تعزيز الإجراءات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في البلدان وتشجيع الحكومات على تنفيذ الالتزامات بما يتماشى مع المعايير العالمية. وبفضل التمويل التحفيزي لعقد مشاورات مع المنظمات غير الحكومية وإجراء البحوث، اتسع كثيرا نطاق المدخلات والأدلة للاسترشاد بها في الاستعراضات الإقليمية في سياق الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر العالمي الرابع وضُمنت المشاركة القوية للمجتمع المدني في المناقشات المتعلقة بتعجيل خطى التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. وقامت الهيئة أيضا بدور بالغ الأهمية في كفالة مشاركة الشركاء من المجتمع المدني في مناسبات حكومية دولية مختلفة في عام ٢٠١٤، بما في ذلك في الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة. وفي إطار حملة الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، شاركت الهيئة في رعاية الندوة العالمية الثانية لإشراك الرجال MenEngage التي عقدت في عام ٢٠١٤، بشأن موضوع ''الرجال والفتيان في نُصرة العدل بين الجنسين''، التي ركزت على مسؤولية الذكور عن تحقيق المساواة بين الجنسين.

باء - البيانات والإحصاءات

٥٧ - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في عملها مع الشركاء، التشديد على أهمية الإحصاءات الجنسانية. وواصلت مبادرة الأدلة والبيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، التي تنفذها الهيئة وشعبة الإحصاءات وشركاء آخرون، تجميع مؤشرات جنسانية في مجالات الصحة والتعليم والعمالة. وبالتعاون مع البنك الدولي ومكتب أوغندا للإحصاءات، جرى اختبار أداة منهجية لقياس ملكية الأصول ومباشرة الأعمال الحرة من منظور جنساني، من أجل المساهمة في وضع معايير مقبولة دوليا لتلك القياسات. ووضعت القائمة النهائية للبلدان الرائدة في أواخر عام ٢٠١٤، وستبدأ البلدان جمع البيانات في عام ٢٠١٥. وعملت الهيئة مع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية لتحسين توافر

الإحصاءات الجنسانية وجمعها على الصعيد العالمي، وشاركت في الاجتماع السنوي الثامن لفريق الخبراء وفي المنتدى العالمي الخامس للإحصاءات الجنسانية، وكلاهما عقدا في المكسيك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

جيم – بناء القدرات والتعاون بين بلدان الجنوب

٥٨ – تقر هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنّ تنمية القدرات وتَولي الجهات الوطنية لزمام الأمور فيما يتصل باستراتيجيات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هي من الأمور الحاسمة في تحقيق النتائج المتفق عليها والوفاء بالالتزامات واحترام المعايير. ولهذا الغرض، وعملا بما يتضمنه قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ من توجيهات بشأن تعزيز الروابط التنفيذية والمعيارية لتحقيق قدر أكبر من الاستدامة، واصلت برامج الهيئة إدماج أولويات ونُهج تنمية القدرات في عملها، بما يشمل دعم المؤسسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية الفعالة. ويمثل مركز التدريب التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الجمهورية الدومينيكية عنصراً مهماً في عمل الهيئة المعني بتنمية القدرات. وفي عام ٢٠١٤، أطلق المركز ''حرم هيئة الأمم المتحدة للمرأة للتعلم الإلكتروني''، لاستضافة دورات تدريبية يمكن المشاركة فيها من أي مكان في العالم ولتعزيز المعرفة والفهم بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويتضمن الحرم منبرا للتعليم الإلكتروني شارك فيه أكثر من ٢ ٣٠٠ مستخدم مسجل وتمت زيارته ٧ ٥٦٥ مرة منذ إنشائه. وخلال تلك الفترة، بدأ المركز في تقديم دورات دراسية، بما في ذلك دورة تحمل اسم ''أنا أعلم القضايا الجنسانية''، تهدف إلى تقديم الدعم لكيانات الأمم المتحدة في الوفاء بمتطلبات خطة العمل على نطاق المنظومة.

٥٩ – وفي عام ٢٠١٤، قدمت مكاتب الهيئة الدعم لأكثر من ١٠٠ مبادرة تشجع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ففي أفريقيا، اجتمع أكثر من ١٠٠ مبتكر في نُهج الزراعة والتغذية المراعية للاعتبارات الجنسانية في إطار مبادرة ''حصة عادلة'' (Sharefair) لتكنولوجيات نساء الريف، جاءوا من ١٤ بلداً أفريقياً بغية تعريف نطاق السياسات الجديدة التي من شأنها أن توسع نطاق النُهج الناجحة. وقامت مجموعة من القيادات السياسية النسائية من زمبابوي وممثلات عن جامعة جوبا، جنوب السودان، بزيارة المركز الأفريقي للقيادة الشاملة والمؤدية إلى التحول، الذي أنشئ كشراكة بين الهيئة وجامعة كينياتا في كينيا. وفي منطقة الدول العربية، عقد أول معرض للتنمية بين بلدان الجنوب لمنطقة الدول العربية شارك فيه ممثلون رفيعو المستوى من مختلف المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف. وقادت الهيئة إحدى منتديات الحلول وقامت، بالتعاون مع شركاء، بعرض الإجراءات التي يمكن اتخاذها من أجل تطويع الحلول وتوسيع نطاقها. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، قامت الهيئة من

خلال تبادل إقليمي فيما بين بلدان الجنوب بتقصي المشاكل التي تواجهها المرأة في تمكينها السياسي وسلطت الضوء على التجارب الإيجابية التي عجلت وتيرة تمكين المرأة، من قبيل التجمع البرلماني النسائي في باكستان، والأماكن المتاحة للنساء في العملية السياسية في نيبال، والإجراءات الجماعية النسائية لحقوق المرأة في أفغانستان والهند وغيرهما من بلدان المنطقة. وفي الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي، قدمت الهيئة الدعم للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في استعراضها الجماعي لفعالية الآليات النسائية الوطنية في تنفيذ منهاج عمل بيجين، في سياق استعراض الذكرى السنوية العشرين للمنهاج.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار

تمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية حافظة متنامية لعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تشمل سياسات واستراتيجيات عالمية ووطنية بشأن المساواة بين الجنسين. وتحدث هذه التكنولوجيات وتطبيقاتها في مختلف مكاتب الهيئة آثارا على المجالات والقضايا المتعلقة بمشاركة المرأة وقيادتها في قطاع التكنولوجيا. وفي عام ٢٠١٤، تبوأت الهيئة مكانتها كهيئة قيادية في مجال العمل هذا من خلال شراكات كبيرة وجهود رئيسية في مجال الدعوة. فقد قادت الهيئة الدعوة الناجحة لتحسين الصياغات اللغوية فيما يتعلق بالمنظورات الجنسانية وبرصد الالتزامات ودور الهيئة فيما يتعلق بالالتزامات في مجال المساواة بين الجنسين في الوثيقة الختامية للمناسبة الرفيعة المستوى لاستعراض السنوات العشر لمؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات، الذي تولى تنسيقه الاتحاد الدولي للاتصالات، في جنيف، في الفترة من ١٠ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وواصلت الهيئة أيضا أعمالها في مجال الدعوة بوصفها رئيسا مشاركا في الفريق العامل التابع للجنة النطاق العريض والمعني بالنطاق العريض والمسائل الجنسانية وبوصفها عضوا جديدا في المجلس الاستشاري للتحالف من أجل إنترنت بأسعار معقولة، بتسليط الضوء على المسائل الرئيسية التي ينبغي أن يعالجها مقررو السياسات وتبادل الممارسات الجيدة. وقامت الهيئة، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات، بتخصيص جوائز لتشجيع التكنولوجيا المعززة للمساواة بين الجنسين والمراعية للاعتبارات الجنسانية، وأعلن عن سبعة فائزين أمام جمهور من آلاف من مقرري السياسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفيما يتعلق بتطبيق التكنولوجيا في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أقيمت شراكة مع مبادرتي Data 2x و Global Pulse للاستفادة من البيانات الكبيرة لتحقيق المساواة بين الجنسين. وأقيمت شراكات رئيسية أخرى، على سبيل المثال مع

شركة Intel، لتحسين محو الأمية الرقمية للمرأة في ثلاثة بلدان أفريقية، ومع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن التعلم باستخدام الأجهزة المحمولة. وأجري تشاور مع شركات سليكون فالي (Silicon Valley) وأسفر عن صياغة شراكات مع فيسبوك ومشاركة الهيئة في internet.org باعتبارها الشريك الرئيسي المعني بالمضمون المتعلق بالمساواة بين الجنسين.

دال – الإدارة القائمة على النتائج والإبلاغ والتقييم

٦٠ – بدأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٤ تنفيذ عشر خطوات لتعزيز الإدارة القائمة على النتائج. وتحدد هذه الاستراتيجية العناصر الحاسمة لتعزيز قدرات الموظفين في الإدارة القائمة على النتائج وبناء ثقافة للإدارة البرنامجية الفعالة، بالتركيز على استخدام معايير الإدارة القائمة على النتائج ومن ثم مواءمة النظم والمهام والحوافز وراء هذه المعايير. وخلال عام ٢٠١٤، اعتمدت المعايير وبدأت الهيئة في استخدامها لتقييم جودة الخطط والتقارير. وفي عام ٢٠١٤ أيضاً، بدأت الهيئة في تنفيذ المرحلة الأولى من نظام جديد للإدارة القائمة على النتائج، يتضمن جميع النتائج والمؤشرات من البرامج الميدانية. وستستخدم البيانات الناشئة لوضع مذكرات برنامجية من أجل تعزيز النتائج وإدارة المعارف. واستناداً إلى بيانات المؤشرات التي جرى جمعها من خلال النظام الجديد، يبدو واضحا أن هناك حاجة إلى إعادة النظر في بعض المؤشرات الواردة في الخطة الاستراتيجية، وسيُضطلع بذلك في إطار استعراض منتصف المدة.

شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف

أبرز التقييم الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٤ الولاية القوية للهيئة واستمرار أهميتها ونجاحها حتى اليوم في بناء المنظمة. وقد نظر التقييم في الفعالية المؤسسية ونتائج التنمية، مع التركيز على الإدارة الاستراتيجية، والإدارة التنفيذية، وإدارة العلاقات، وإدارة المعارف، ومدى أهمية الأنشطة البرنامجية للسياق المحلي، والأدلة على التقدم المحرز صوب تحقيق النتائج. وبوجه عام، تلقت الهيئة تقييما إيجابيا، صنفت فيه معظم المؤشرات في درجة ''قوية'' أو ''كافية''. وهو تقييم إيجابي بوجه خاص بالنظر إلى أن المنظمة جديدة نسبيا، وأنها أنجزت نتائج كبيرة في سياق عام اتسم بمحدودية الموارد وسرعة التغير. وانتهى التقييم إلى أن الولاية الواضحة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة فيما يتعلق بتشجيع المساواة بين الجنسين

هي إحدى مواطن القوة الأساسية لدى المنظمة، وأنه لا تزال للولاية أهميتها، وأنه في حين لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل، فقد حققت الهيئة نجاحا ملموسا في إنشاء بنيتها التحتية التشغيلية.

٦١ - وإضافةً إلى نظام الرقابة التقييمي الشامل المعمول به داخل المنظمة والذي يتتبع مؤشرات الأداء الرئيسية لوظيفة التقييم، أجريت في عام ٢٠١٤ ثلاثة تقييمات خارجية للهيئة، وهي: استعراض فني من قبل الأقران لوظيفة التقييم لدى الهيئة، وقد اضطلع به فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم؛ وتحليل قامت به وحدة التفتيش المشتركة لوظيفة التقييم في منظومة الأمم المتحدة؛ والتقييم الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف للهيئة. وقد أحاطت اللجنة الاستشارية المعنية بالتقييم الشامل علماً بالنتائج التي جاءت متسقة مع جميع التقييمات الخارجية الثلاثة، وبينت أن لدى الهيئة مكتب تقييم مركزي قوي يتسم أداؤه بالجودة في ضوء معايير التقييم المتعلقة بالاستقلال والمصداقية والفائدة، ووافقت اللجنة على تلك النتائج.

٦٢ - وفي عام ٢٠١٤، قدم مكتب التقييم المستقل للمجلس التنفيذي ثلاثة تقارير للتقييم المؤسسي، هي: تقرير عن التقييم المؤسسي للسلام والأمن، وتقرير عن التقييم المشترك الذي اضطلعت به كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والمعني بالبرامج الجنسانية المشتركة، فضلا عن تحليل ٢٧ تقييما أدارتها الهيئة في عام ٢٠١٣. وبينت التقارير الثلاثة التقدم المحرز، وسلطت الضوء على مجالات التحسين، وتضمنت توصيات، أخذتها الإدارة العليا بعين الاعتبار.

هاء - تعبئة الموارد الكافية وتسخيرها

٦٣ - ظلت تعبئة الموارد أولوية رئيسية وتحديا كبيرا في عام ٢٠١٤. وبذلت جهود كبيرة لتوسيع قاعدة الشراكة، من خلال زيادة الدعم المقدم من مجموعة واسعة من الدول الأعضاء والشركاء من القطاع الخاص. وبلغت الموارد الأساسية وغير الأساسية للهيئة أعلى مستوى لها منذ إنشائها (١٦٤ مليون دولار و ١٥٨ مليون دولار، بالترتيب)، مع بلوغ الإيراد الكلي ٣٣٠ مليون دولار. وساهمت أكثر من ١٤٠ دولة عضواً في الموارد الأساسية. وتساهم ستة دول أعضاء حالياً بمبالغ تتجاوز ١٠ ملايين دولار، وهي الدانمرك والسويد وسويسرا وفنلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج، مع تجاوز

فنلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مبلغ ٢٠ مليون دولار. وساهمت ٢٦ جهة مانحة للمرة الأولى بمبالغ لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وساهمت ٤٤ جهة مانحة بمبالغ في إطار تعهدات متعددة السنوات. ويبلغ مجموع التمويل الوارد من الشركاء من القطاع الخاص الجدد والقائمين ٦,٦ ملايين دولار، مقابل ٥,٦ ملايين دولار في عام ٢٠١٣، وأنشئ مجلس استشاري معني بقيادات القطاع الخاص ويقوم حاليا بدعم الهيئة في جمع الأموال.

سادسا - النتائج المالية: الإيرادات والنفقات

٦٤ - أصدر مجلس مراجعي الحسابات رأيه الثاني غير المشفوع بتحفظات بشأن البيانات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (انظر A/69/5/Add.12)، وسلط فيه الضوء على أن البيانات والعمليات المالية تظهر أن الهيئة تتمتع بالسلامة المالية وأن لديها كمية كبيرة من الأصول المالية المتداولة تكفي للوفاء بخصومها المستحقة في الأجل القريب. وأقر المجلس بالإنجازات الرئيسية، بما في ذلك بناء المؤسسات والتقدم المحرز بشأن الفعالية والكفاءة التنظيميتين، إلا أنه لاحظ أن الهيئة قد تخضع لضغوط مالية إذا ما تراجعت مستويات التمويل الطوعي.

٦٥ - وقد أعدت الهيئة البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. والأرقام الواردة في الفقرات ٦٥ إلى ٦٨ من هذا التقرير لم تراجَع وهي عرضة للتغيير قبل استكمال مراجعة الحسابات في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥. وشهدت السنة فائضا قدره ٦٢,٤ مليون دولار (انظر الجدول ١). ويعزى هذا الفائض بدرجة كبيرة إلى زيادة الإيرادات أثناء العام، في إطار الموارد الأخرى، بمقدار ٤٠,٧ مليون دولار. وقد وردت هذه الزيادة أساساً في الربع الأخير من العام، مما ترك وقتا ضيقا للإنفاق في عام ٢٠١٤، وتم برمجة النفقات المقابلة لعام ٢٠١٥.

٦٦ - وبلغت الإيرادات المستهدفة الأصلية لعام ٢٠١٤، المدرجة في الميزانية المتكاملة المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، مبلغا قدره ١٦٠ مليون دولار للموارد العادية و ١٥٠ مليون دولار للموارد الأخرى. وبلغت الإيرادات النهائية من التبرعات لعام ٢٠١٤، بما في ذلك إيرادات الفوائد، مبلغا قدره ١٦٣,٧ مليون دولار من الموارد العادية و ١٥٩,٢ مليون دولار من الموارد الأخرى، مما أسفر عن زيادة الموارد التي جرى تلقيها عن المبالغ المقررة في الميزانية بمقدار ١٢,٩ مليون دولار. وهذا هو العام الأول منذ إنشاء الهيئة الذي تتحقق فيه أهداف الميزانية بالكامل.

الجدول ١

الإيرادات والنفقات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٤				
	الموارد العادية	الموارد الأخرى	الموارد المقررة	المشطوبات[أ]	المجموع
الإيرادات					
التبرعات	١٦٣ ٦٦٤	١٥٩ ١٦٠	٧ ٦٥٢	–	٣٣٠ ٤٧٦
إيرادات الاستثمار	٦٨٦	٩٠٦	–	–	١ ٥٩٢
الإيرادات الأخرى	١٦١	١٠ ٩٥٢	–	(١٠ ٢٩٨)	٨١٥
الإيرادات التبادلية	٣٠	(٢٥)	–	–	٥
مجموع الإيرادات	**١٦٤ ٥٤١**	**١٧٠ ٩٩٣**	**٧ ٦٥٢**	**(١٠ ٢٩٨)**	**٣٣٢ ٨٨٨**
مجموع النفقات	**١٤٢ ٥٨٠**	**١٣٠ ٩٤٦**	**٧ ٣١٠**	**(١٠ ٢٩٨)**	**٢٧٠ ٥٣٨**
الفائض للسنة	**٢١ ٩٦١**	**٤٠ ٠٤٧**	**٣٤٢**	**–**	**٦٢ ٣٥٠**

(أ) يشير عمود المشطوبات إلى التكاليف غير المباشرة التي تمولها الهيئة من أموال البرامج المتحصل عليها من المانحين فيما يتصل بإدارة الموارد الأخرى. وقد اعترف بهذه التكاليف غير المباشرة محاسبيا خلال السنة بوصفها زيادة في إيرادات تكاليف الدعم. وفي نهاية العام، تشطب هذه الإيرادات لإظهار الإيرادات الفعلية المعترف بها محاسبيا.

أساس الميزانية

٦٧ - يبلغ مجموع الأنصبة المقررة المعتمدة (الميزانية العادية) ١٥,٣ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، خصص منها مبلغ ٧,٧ ملايين دولار لعام ٢٠١٤. وأدرجت التبرعات (في إطار الموارد العادية والموارد الأخرى) البالغة ٦٩٠ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (٣١٠ ملايين دولار في عام ٢٠١٤ و ٣٨٠ مليون دولار في عام ٢٠١٥) ضمن الميزانية المتكاملة. وتغطي الموارد العادية نفقات الميزانية المؤسسية والبرامج الرئيسية، حيث يجري تخصيص الأموال وفقا لمنهجية محددة.

٦٨ - وتعدَّل النتائج المالية المبلغة (الفعلية) لإتاحة المقارنة بين الميزانية المؤسسية المعتمدة في الأصل والأنصبة المقررة المعروضة على أساس نقدي معدل والاستخدام الفعلي للموارد على أساس الاستحقاق (انظر الجدول ٢). وتتعلق الاختلافات الرئيسية بين النتائج المالية المعدّة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنتائج المعدّة على أساس الميزانية باختلاف المعالجة المحاسبية لتكاليف الأصول وللسلف النقدية المدفوعة للشركاء والموظفين.

الجدول ٢

مقارنة بين الميزانية والاستخدام الفعلي للموارد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الميزانية الأصلية	الميزانية النهائية	المبالغ الفعلية القابلة للمقارنة (أعيد بيانها)	الفرق بين الميزانية النهائية والمبالغ الفعلية
أنشطة الميزانية العادية	٧ ٦٦٤	٧ ٦٥٢	٦ ٨٤٠	٨١٢
الأنشطة الإنمائية				
البرامج	٢٥٧ ٦٠٠	٢١٢ ٧٦٧	١٨٢ ٤٥١	٣٠ ٣١٦
فعالية التنمية	٢٤ ٧٦٤	٢٥ ٦٥٣	٢١ ٣٢٣	٤ ٣٣٠
تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة	١٣ ٣٤٠	١٣ ١٥٤	١٠ ٤٣٥	٢ ٧١٩
الأنشطة الإدارية	٤٧ ٢٣٩	٤٩ ٠٧٧	٤١ ٢٣٠	٧ ٨٤٧
إدارة التغيير	١ ٠٠٠	١ ٢٠٠	٢٧٣	٩٢٧
المجموع	**٣٥١ ٦٠٧**	**٣٠٩ ٥٠٣**	**٢٦٢ ٥٥٢**	**٤٦ ٩٥١**